بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة للنظام المالي الإسلامي الحديث

المقصود بالنظام المالي

يُراد به اختصارا تلك المجموعة المتداخلة من المؤسسات والأسواق المالية التي تجمع بين الممولين والمتمولين. حيث تتولى فيه تلك المؤسسات مهمة تسهيل تدفق الأموال (أو تحويل) من وحدات الفائض ووحدات العجز عن طريق أدوات وآليات ومنتجات.

☜ مفهوم النظام المالي الإسلامي

مفهوم النظام المالي الإسلامي بمعناه الواسع يشير إلى معاملات السوق المالي وممارساته وخدماته الخاضعة للشريعة التي تحكم جميع جوانب المجتمعات المسلمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

أطراف النظام المالي الإسلامي

وهم الأفراد والشركات والأسر والحكومات،

هيكل النظام المالي الإسلامي

يتشابه هيكل النظام المالي الإسلامي مع نظيره التقليدي، حيث يتكون النظام المالي الإسلامي من المؤسسات المالية (المصارف الإسلامية، شركات التأمين التعاوني، صناديق الاستثمار الإسلامية وشركات التمويل الأخرى) والأسواق التي تسهل عملية تحويل الأموال المعدة للاستثمار من وحدات الفائض (الممولين) إلى وحدات العجز (المتمولين). ويتمثل الفرق الرئيس في أن الأسواق المالية والمؤسسات والأدوات الإسلامية تعمل في ظل النظام المالي الإسلامي وفق مبادئ وقواعد الشريعة.

وعادة ما تكون النظم المالية الحديثة مدفوعة بالطلب. فطالبي الأموال من حكومات وشركات تحصل على الأموال اللازمة للاستثمار من الوحدات ذات الفائض المالي، وذلك من خلال قيامها بإصدار حقوق مالية على نفسها في شكل أسهم وسندات وبيعها للوحدات ذات الفائض. أو تلجأ إلى الاقتراض من مؤسسات الوساطة المالية (المصارف وشركات التأمين وصناديق التقاعد وأمثالها)، حيث تقوم المؤسسات المالية بالحصول على الموارد المالية من الوحدات ذات الفائض مقابل إصدار أصول مالية على نفسها وبيعها لهم- مثل شهادات الادخار وشهادات الاستثمار- ثم تقوم بإقراض هذه الموارد المالية إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي والتي تقوم بإصدار وبيع أصول مالية مباشرة للمؤسسات المالية (تمويل غير مباشر).

* ولا بأس هنا تتمة أن نعطي فكرة مبسطة عن المؤسسات المالية الوسيطة في النظام المالي التقليدي أو الرأسمالي تماما كما يلي:

- أسواق النقد والأسواق مالية.
- الوسطاء (السماسرة):
- المصارف التجارية:
- المصارف المتخصصة:
- صناديق المعاشات التقاعدية:
- شركات التأمين:
- مؤسسات الضمان الاجتماعي:
- مؤسسات الادخار العقارية:
- صناديق التوفير أو الادخار البريدي:
- الصرافون:

ما دام موضوع المؤسسات من الموضوعات الفنية التي تخضع للتطورات ولما يستجد، وبناء على ما ثبت من سلوك المسلمين الأوائل في هذا الصدد فإنه يمكن استحداث المؤسسات التي تلزم لتطبيق نظام مالي، بل إن نقل الخبرات عن غير المسلمين في هذا المجال ليس ممنوعا ما دام أن الأمر لا يتضمن نقل ما يتعلق بقيم أو يؤثر فيها.

وما دام الأمر كذلك وبالنظر في مكونات النظام المالي التقليدي فإنه يبدو على توافق وبدرجة عالية مع مقاصد الشريعة، فمن رؤية مقاصد الشريعة يوجد مصلحة راجحة في حشد الأموال وجعلها متاحة لأغراض انتاجية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. على أننا نشير إلى وجوب أن تكون آلية تجميع الأموال ونقلها متفقة مع التعليمات التي نصت عليها الشريعة.

وفيما يلي شرح مقتضب لتلك المؤسسات:

الأسواق المالية الإسلامية: تشمل ما يلي:

* أسواق الدين وأسواق المشاركة: تعتمد الشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية على طريقتين للحصول على التمويل اللازم من الأسواق المالية، إصدار أدوات دين (سندات) أو أدوات مشاركة (أسهم). وبما أن الفائدة تتعارض مع مبادئ الشريعة فإنه يتم بدلا من السندات التقليدية هيكلة سندات الدين في سوق الدين الإسلامي على أساس شهادات دين اسلامية مثل الصكوك

والتي يتم هيكلتها على عقود مختلفة تتوافق مع الشريعة بحيث يمثل كل صك حصة في ملكية أصول محددة. فعلى سبيل المثال يمكن إنشاء الصكوك التي يكتتب فيها المستثمرون من خلال عقود البيع أو التأجير أو المشاركة. فيكون مصدر عوائد الاستثمار في هذه الصكوك التدفقات النقدية المتولدة من المتاجرة أو الأجرة أو المشاركة في الأرباح.
وتتمثل الطريقة الثانية لتمويل الشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية في إصدار أسهم.

* سوق النقد وسوق رأس المال: لتاريخ الاستحقاق دور مهم في تمييز الأسواق. حيث يتم في سوق النقد تداول الأدوات المالية التي لها تاريخ استحقاق أقل من سنة، في حين يتم تصنيف الأدوات المالية التي لها تاريخ استحقاق يتجاوز السنة ضمن سوق رأس المال.

** سوق النقد الإسلامي: الغرض من هذه السوق هو القيام بالوظائف الثلاث التالية.

إدارة السيولة،

كما تعد سوق النقد سوقا ثانوية لتداول أدوات سوق النقد.

وأخيرا تعد هذه السوق قناة للمصرف المركزي لتطبيق سياسته النقدية,

وللإشارة فإنه يتم في سوق النقد تداول الأوراق المالية على نطاق واسع، وبأسعار أقل تقلبا. وهذا يعني أن سوق النقد أكثر سيولة وأقل مخاطرة من سوق رأس المال.

** سوق رأس المال: بشكل عام تضم سوق رأس المال الإسلامي عنصرين رئيسيين هما: سوق الدين وسوق الأسهم اللتين تمكنان من تعبئة الموارد بكفاءة وتخصيصها على نحو أمثل.

يوجد في الوقت الحاضر العديد من المنتجات والخدمات التي يتم تداولها في تلك السوق نذكر منها: الصكوك، الأسهم، صناديق الاستثمار الاسلامية وصناديق الاستثمار العقاري ومنتجات مالية إسلامية لإدارة المخاطر.

ونميز لها أسواقا أولية وأخرى ثانوية، وأسواقا منظمة ، وأخرى موازية أو مفتوحة ,

وسطاء التمويل الإسلامي: يتمثل جوهر الوساطة المالية في وجود طرف ثالث يوفق بين قرارات المتمولين والممولين المتعلقة بالادخار والاستثمار. وتقوم بدورها من خلال توجيه الأموال من الجهات التي تحقق فائضا في الاقتصاد إلى أخرى تعاني من العجز.

بصفة عامة تصنف المؤسسات المالية سواء كانت إسلامية أو تقليدية إلى فئتين رئيسيتين: مؤسسات مصرفية ومؤسسات غير مصرفية. وتقسم المؤسسات غير المصرفية إلى مؤسسات الادخار التعاقدي (شركات التأمين الإسلامي وصناديق المعاشات التقاعدية) ووسطاء الاستثمار (شركات التمويل، وصناديق الاستثمار والمصارف الاستثمارية).

وظائف النظام المالي الإسلامي

* توفير آليات تعمل على التوالد المستمر والمتنامي للمدخرات.
* تعبئة المدخرات وتجميعها وتركيبها.
* توجيه المدخرات للقنوات التوظيفية السليمة،
* جمع وتحليل وتوفير المعلومات حول الأوضاع الاقتصادية في الأسواق،
* تحويل الأصول وتحويل المخاطر بين أطراف السوق.
* توفير السيولة للأطراف العاملة في السوق.
* هيكلة مجموعة شاملة من الأدوات الجائزة شرعا والمتنوعة من حيث الأهداف المالية وتواريخ الاستحقاق، ودرجة المخاطرة لتلبية الاحتياجات المتنوعة للوحدات العاملة في الاقتصاد.
* توفير قنوات لتنفيذ سياسات الحكومات النقدية والمالية.

قيم وأسس ومبادئ النظام المالي الإسلامي

* إلغاء الربا.
* حظر التعامل في المنتجات المحرمة ,
* اعتماد معايير إضافية لاختيار الاستثمار ,
* منع الممارسات غير العادلة، ,
* السماح بأنماط مختلفة من التمويل بعائد ثابت إذا كانت مرتبطة بتبادل حقيقي للسلع والخدمات بما فيها المنافع المتولدة من الأصول المعمرة.
* تقاسم المخاطر والأرباح
* تشجيع التمويل المشترك للمشاريع بناء على جدوى المشروع والكفاءة الإدارية لصاحبه والعائد المتوقع منه في الأجل الطويل.
* لا يعد المال سلعة في النظام المالي الاسلامي.
* النظام المالي الإسلامي محكوم أصلا بقيم وفلسفة الشريعة.
* تشجيع التوازن والاعتدال في التصرف.
* دفع الزكاة والتبرع بالصدقات.

☜ خصائص وسمات نظام التمويل الإسلامي

* يحتوي على العديد من صور وأشكال التمويل.
* أنه تمويل حقيقي. كما أنه لا يقف عند حد عرض الأموال بل يحتوي على عرض الخبرات والمهارات.
* أنه مربوط بوثوق مع الاستثمار.
* أنه خال من صيغة التمويل الربوي. مع عدم خلوه من التمويل بالمداينة.
* أنه تمويل لأعمال مشروعة وانشطة مباحة.
* العائد على الممول يتوزع بين عائد ثابت محدد وعائد نسبي محتمل وعائد غير مباشر (الثواب).

أهداف النظام المالي الإسلامي

* يغلب على أهداف النظام المالي الإسلامي طابع مصلحة مجتمع.
* تأمين فرص لتوظيف كل ما لدى الممول.
* تأمين القدر والنوع المناسب من الاموال للمستثمر.
* ضمان الاستقرار النقدي.

المزايا التي يتيحها النظام المالي الإسلامي

** يساعد على تبادل النقود بين وحدات الفائض ووحدات العجز وتشجيع الأفراد على التخصص في إنتاج السلع والخدمات.

* إتاحة فرصة الحصول على عائد على المدخرات لا بد وأن يجتذب الناس إلى مؤسسات النظام المالي ومن ثم تسهم تلك المدخرات اسهاما كبيرا في التكوين الرأسمالي، فيحد ذلك من التبذير في الإنفاق ويقضي على تجميد المدخرات في أصول غير إنتاجية.

* دعم النمو الاقتصادي للدولة لدوره في إنتاج السلع والخدمات وتوليد فرص العمل.

* تعزيز عملية الادّخار والاستثمار.

* يُعفي وجود الوساطة المالية أصحاب الفائض المالي من إنفاق الوقت والجهد في البحث عن المقترضين المحتملين.

* إن نظام الوساطة بمساهمته في إيجاد نوع من المواءمة بين أفضليات الاستحقاق والسّيولة بالنّسبة للطرفين، وبقدرته وكفاءته الكبيرة على جمع المعلومات حول الفرص الاستثمارية خلافاً لصغار المدّخرين، إنّما يوفّر بذلك سُبلاً لنجاح النشاط الاستثماري،
* يتيح وجود الوساطة المالية لصاحب الفائض المالي إمكانية الحصول على السّيولة في أيِّ وقت.
* بروز نظام التمويل الإسلامي كأسلوب جديد للتمويل بجانب التمويل التقليدي الراسخ والعميق الجذور له أهمية خاصة عن المسلمين الذين تحكم حياتهم قواعد وقيم الشريعة.
* توسيع دائرة المستفيدين من موارد المجتمع المالية.
* التأثير على حوافز الأفراد ما يجعلهم يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة ضمن الإطار العام للمصلحة الاجتماعية العامة.

* نشر العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتحفيز الأفراد على استخدام الموارد المحدودة بكفاءة، والوفاء بالالتزامات الاجتماعية.
* العمل به ينتج عنه عدالة اقتصادية واجتماعية واستقرار اقتصادي حميد على المستوى الحقيقي والمستوى السعري وتوظيف كامل وصحيح لكل موارده وإمكاناته مع العمل على تحقيق تنمية مستقرة.
* يشجع الإسلام الأنشطة الاقتصادية المنتجة والمبادلات التجارية الحقيقية ما يجعل العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية والنظام المالي أكثر ترابطا.
* يحقق مستوى عاليا من الحوكمة والشفافية لكونه أصلا محكوم بقيم وفلسفة الشريعة.
* العمل بشكلٍ فاعلٍ على توجيه المدخرات نحو التوظيف في الأغراض الانتاجية، الأمر الذي يدعم وبشكلٍ جِدُّ إيجابي في اتساع الاقتصاد الحقيقي ويدعم النّمو الاقتصادي.

☜ العوامل التي تتحكم في بنية النظام المالي الإسلامي

من العوامل الرئيسية التي تتحكم في بنية النظم المالية إسلامية كانت أو غيرها، تكاليف الصفقات وتكاليف المعلومات الاقتصادية.

* تكاليف الصفقات:
* المعلومات الاقتصادية:

☜ متطلبات نجاح النظام المالي الإسلامي

* ممارسة حازمة لإدارة المخاطر:
* تنظيم فعال للمؤسسات المالية الإسلامية:
* حوكمة سليمة للشركات والجوانب الشرعية:
* الإطار القانوني الداعم: